النفوذ القبلي ومؤسسات الدولة
(دراسة في تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية)

د. محمد مصباح الجندي*
مستشار بالهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): dr.mohammed.aljundi@gmail.com

Tribal Influence and State Institutions:
A Study on the Impact of Tribal Loyalties on Political Authority

Dr. Mohamed Misbah Al-Jundi*
Advisor to the Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

Received: 29-03-2025; Accepted: 25-05-2025; Published: 03-06-2025

الملخص

تناولت هذه الدراسة تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية في الدول ذات الهياكل القبلية، حيث تمثل القبيلة عنصرًا أساسيًا يحدد ملامح الهوية السياسية ويؤثر بشكل جوهري على استقرار الأنظمة. تسعى الدراسة إلى كشف العلاقة المعقدة بين القبيلة والدولة، مسلطة الضوء على الكيفية التي تؤثر بها الولاءات القبلية على سيادة الدولة واستقرارها السياسي، مع استعراض استراتيجيات مبتكرة لتحقيق التوازن بينهما، واعتمدت على مناهج متعددة، تشمل التحليلية والتاريخية والمقارنة، ما أتاح فهمًا أعمق لجذور الظاهرة، تم تتبع تطور القبيلة عبر التاريخ، وتحليل تأثيرها على بنية الدولة الحديثة، مع مقارنة تجارب دولية مختلفة لمجتمعات قبلية، كما أظهرت النتائج أن الولاءات القبلية تُشكل عائقًا أمام سيادة الدولة المركزية، حيث تعزز الولاء لشيوخ القبائل على حساب مؤسسات الدولة، مما يُضعف تطبيق القوانين ويُعمّق الانقسامات الداخلية، هذا الواقع يؤدي إلى تشكّل تحالفات متنافسة تهدد استقرار الأنظمة السياسية، كما يؤدي الاعتماد على القوانين العرفية إلى ازدواجية قانونية تُضعف العدالة وتعزز الفجوة بين الدولة والمجتمع، ورغم هذه التحديات، كشفت الدراسة عن إمكانية توظيف القبيلة كعامل استقرار من خلال دمجها في مؤسسات الدولة، كما نجحت دول مثل الأردن والإمارات في تحقيقه؛ وتقدم الدراسة رؤية جديدة للتعامل مع هذا التحدي، مؤكدة أن الولاءات القبلية ليست فقط مصدرًا للصراع، بل يمكن أن تكون فرصة لتعزيز الاستقرار السياسي إذا تم إدماجها في إطار الدولة الحديثة. وتوصي بوضع استراتيجيات فعّالة لتحقيق هذا التوازن، لضمان مستقبل مستدام للدولة ومجتمعها.

الكلمات المفتاحية :النفوذ القبلي، الولاءات القبلية، السلطة السياسية، الدولة الحديثة، مؤسسات الدولة، النظام السياسي، التحالفات القبلية، استقرار النظام السياسي.

Abstract:

This study examines the impact of tribal loyalties on political power in countries with tribal structures, where the tribe represents a fundamental element that defines political identity and significantly influences the stability of regimes. The study seeks to uncover the complex relationship between the tribe and the state, highlighting how tribal loyalties affect state sovereignty and political stability, while reviewing innovative strategies to achieve a balance between them. It relied on multiple approaches, including analytical, historical, and

comparative, which enabled a deeper understanding of the roots of the phenomenon. The evolution of the tribe was traced throughout history, and its impact on the structure of the modern state was analyzed, while comparing various international experiences of tribal societies. The results also showed that tribal loyalties constitute an obstacle to the sovereignty of the central state, as they reinforce loyalty to tribal sheikhs at the expense of state institutions, which weakens the implementation of laws and deepens internal divisions. This reality leads to the formation of competing alliances that threaten the stability of political systems. Reliance on customary laws also leads to legal duality that weakens justice and widens the gap between state and society. Despite these challenges, the study revealed the possibility of employing the tribe as a stabilizing factor by integrating it into state institutions, as countries such as Jordan and the UAE have succeeded in achieving. The study offers a new vision for dealing with this challenge, emphasizing that tribal loyalties are not only a source of conflict, but can also be an opportunity to enhance political stability if integrated within the framework of the modern state. It recommends developing effective strategies to achieve this balance, ensuring a sustainable future for the state and its society.

Keywords: Tribal influence, tribal loyalties, political power, modern state, state institutions, political system, tribal alliances, political system stability.

المقدمة

تلعب القبيلة دوراً محورياً ومؤثراً في تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية في العديد من المجتمعات، وخاصة في تلك التي تعتمد أنظمتها السياسية على الهياكل والتحالفات القبلية. تعتبر القبيلة واحدة من أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهي مؤسسة اجتماعية تمتد جذورها إلى العصور التاريخية الأولى، حيث كانت القبيلة تشكل الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي قبل نشوء الدولة الحديثة، ومع تطور المجتمعات وظهور الدول الحديثة بمؤسساتها السياسية والإدارية، بقيت القبيلة محافظة على تأثيرها الكبير في العديد من الدول، خصوصاً في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض أجزاء من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. في هذه السياقات، ما زالت القبيلة تلعب دوراً محورياً في تشكيل الهويات الجماعية والولاءات السياسية. ويعد هذا الدور سبباً في ظهور نوع من التنافس أو التداخل بين الولاء للقبيلة والولاء لمؤسسات الدولة، مما يخلق ديناميكيات معقدة في العلاقة بين السلطة التقليدية المتمثلة في شيوخ القبائل، والسلطة الحديثة الممثلة في مؤسسات الدولة كالبرلمانات والحكومات والقضاء، فمن الناحية السياسية، تتداخل الولاءات القبلية مع الولاءات الوطنية بطريقة تؤثر على عملية صنع القرار السياسي وتوزيع السلطة داخل الدولة، ففي كثير من الأحيان، تنشأ تحالفات سياسية غير رسمية بين القبائل والدولة، أو بين القبائل وبعض الأحزاب السياسية، مما قد يؤدي إلى تقوية أو إضعاف مؤسسات الدولة بناءً على هذه التحالفات، كما أن هناك دولاً تعتمد على القبيلة كجزء أساسي من نظام الحكم، حيث تلعب القبائل دوراً مهماً في إدارة شؤون الحكم وتوزيع الموارد.

مع ذلك، فإن هذا التداخل بين الولاء القبلي والولاء الوطني يطرح إشكاليات كبيرة فيما يتعلق بقدرة الدولة على فرض سلطتها بشكل فعال ومستقل، إذ قد يؤدي الولاء القبلي إلى خلق تحديات في تطبيق القوانين الوطنية، لا سيما عندما تتعارض المصالح القبلية مع مصالح الدولة أو عندما تصبح الولاءات القبلية أداة لتعزيز السلطة الفردية على حساب المؤسسات الوطنية. هذا الواقع يثير تساؤلات هامة حول

مدى قدرة مؤسسات الدولة الحديثة على ترسيخ سلطتها وتطبيق قوانينها بشكل عادل ومنصف في ظل هذه التحديات التي تفرضها البنية القبلية للمجتمع.

وفي ضوء هذه المعطيات، يصبح من الضروري دراسة كيفية تأثير هذه الولاءات القبلية على مؤسسات الدولة والسلطة السياسية، لفهم الجوانب التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الدولة أو تقويض سلطتها، وكذلك البحث في الحلول الممكنة للتوفيق بين الولاءات القبلية وتعزيز دور الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إشكالية البحث

يشكل تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية في الدول ذات الهياكل القبلية تحدياً كبيراً أمام قدرة الدولة على فرض سيادتها وبناء مؤسسات قوية ومستقرة، في هذا السياق، تنبثق تساؤلات رئيسية حول طبيعة العلاقة بين القبيلة والدولة ومدى تأثيرها على استقرار النظام السياسي، يمكن صياغتها كما يلي:

1- إلى أي مدى تؤثر الولاءات القبلية على السلطة السياسية في الدول التي تعتمد على النظم القبلية؟

2- كيف تنعكس هذه الولاءات على قدرة مؤسسات الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي وتطبيق القوانين بفعالية؟

فرضية البحث

في إطار معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية، يمكن وضع الفرضيات التالية:

1- الفرضية الأولى: تؤدي الولاءات القبلية إلى إضعاف السلطة السياسية المركزية، حيث تفضل القبائل الولاء لشيوخها وزعمائها المحليين على حساب مؤسسات الدولة، مما يحد من قدرة الدولة على فرض سيادتها وتطبيق قوانينها بشكل فعال.

2- الفرضية الثانية: تؤثر الولاءات القبلية سلباً على استقرار النظام السياسي من خلال تعزيز الانقسامات الداخلية وتشكيل تحالفات متنافسة داخل الدولة، مما يعوق تحقيق الاستقرار السياسي ويؤدي إلى تآكل شرعية الدولة.

3- الفرضية الثالثة: في بعض الحالات، قد تتمكن الدولة من استغلال الولاءات القبلية لصالحها من خلال دمج القيادات القبلية في مؤسسات الدولة، مما يسهم في تحقيق نوع من التوازن بين القبيلة والدولة ويساعد على تعزيز الاستقرار السياسي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1- فهم العلاقة بين القبيلة والدولة: يهدف البحث إلى تقديم تحليل عميق للعلاقة المتشابكة بين القبيلة والدولة، وهي علاقة معقدة تؤثر على بنية النظام السياسي والاجتماعي في العديد من

الدول ذات الطابع القبلي. يساعد هذا الفهم على توضيح كيفية تفاعل الهياكل القبلية مع مؤسسات الدولة وتأثير ذلك على السلطة السياسية.

2- تفسير الصراعات السياسية والاجتماعية: يلقي البحث الضوء على الأدوار التي تلعبها الولاءات القبلية في إذكاء الصراعات الداخلية وتوجيه التحالفات السياسية، مما يجعله مفتاحاً لفهم جذور العديد من النزاعات السياسية والاجتماعية في المجتمعات القبلية. ويسهم ذلك في تحليل أسباب عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

3- تقديم إطار نظري لصناع القرار، من خلال تقديم توصيات مبنية على دراسة علمية في الدول ذات الهياكل القبلية بحيث توفر هذه التوصيات استراتيجيات عملية يمكن استخدامها للتعامل مع التحديات التي تفرضها الولاءات القبلية وتعزيز دور مؤسسات الدولة.

4- يقدم البحث رؤى حول كيفية بناء مؤسسات سياسية وإدارية قوية، قادرة على الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق العدالة في ظل التحديات التي تفرضها البنية القبلية.

أهداف البحث

1. تحليل تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية في الدول ذات النظم القبلية.
2. دراسة العلاقة بين القبيلة والدولة ومدى تأثير هذه العلاقة على الاستقرار السياسي.
3. تقديم توصيات حول كيفية تحقيق التوازن بين الولاءات القبلية وتعزيز مؤسسات الدولة.

مناهج البحث

للبحث في موضوع النفوذ القبلي ومؤسسات الدولة: دراسة في تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية، تم اختيار المناهج التالية التي تعتبر الأكثر ملائمة لدراسة هذا الموضوع:

1- المنهج التحليلي: يساعد هذا المنهج في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بتأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية في الدول التي تتميز بوجود هياكل قبلية قوية فمن خلال هذا المنهج، يمكن دراسة كيفية تأثير الولاء القبلي على هيكل السلطة، العلاقة بين القبائل ومؤسسات الدولة، وكيفية تأثير هذه العلاقات على استقرار النظام السياسي.

2- المنهج التاريخي: يعتمد المنهج التاريخي على تتبع جذور تأثير القبيلة في الأنظمة السياسية عبر الزمن، فهذا المنهج مفيد لفهم كيف نشأت القبائل وأثرها في تطور النظام السياسي، خاصة في المجتمعات التي لم تشهد تطورًا مبكرًا للدولة المركزية.

3- المنهج المقارن: وذلك لمقارنة تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية في دول ذات هياكل قبلية مشابهة من خلال مقارنة حالات متعددة.

تقسيم البحث

المحور الأول: أثر الولاءات القبلية على السلطة السياسية

اولا: نشأة القبيلة وأهميتها التاريخية في المجتمعات السياسية.

ثانيا: تأثير الولاءات القبلية على النظام السياسي الحديث في بعض الدول.

المحور الثاني: مؤسسات الدولة والتحديات القبلية

اولا: قدرة مؤسسات الدولة على التعامل مع الولاءات القبلية.

ثانيا: تحديات الدولة في فرض السلطة في المجتمعات القبلية.

المحور الثالث: نحو التوازن بين القبيلة والدولة

اولا: نماذج دول تمكنت من دمج القبيلة في مؤسساتها الرسمية بنجاح.

ثانيا: استراتيجيات مقترحة لتحقيق التوازن بين الولاءات القبلية ومؤسسات الدولة.

المحور الاول: أثر الولاءات القبلية على السلطة السياسية

تُعد الولاءات القبلية من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على السلطة السياسية في الدول التي تعتمد على الهياكل القبلية، حيث تظل القبيلة مؤسسة اجتماعية وسياسية حيوية في هذه الدول، تتداخل الولاءات القبلية مع الولاءات الوطنية، مما يُشكل تحديات في قدرة الدولة على فرض سلطتها بفعالية. في كثير من الحالات، يفضل الأفراد في المجتمعات القبلية الولاء لزعمائهم المحليين على الولاء للمؤسسات الحكومية، مما يُضعف من قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها وتنظيم شؤون المجتمع وفقاً للقوانين الوطنية (القاسم، 2007، ص. 120).

فالولاءات القبلية، تسهم في تشكيل علاقات معقدة بين الأفراد والدولة، حيث يمكن أن تعزز هذه الولاءات الانقسامات الاجتماعية بدلاً من تحقيق الوحدة الوطنية. ففي المجتمعات القبلية، تتنافس القبائل على النفوذ السياسي وتوزيع الموارد بما يتماشى مع مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى تآكل قوة الدولة في إدارة شؤونها بشكل متوازن وموحد. هذا التنافس بين القبائل قد يُضعف من استقرار النظام السياسي ويؤدي إلى تباين في توزيع السلطة والموارد داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الولاء للقبيلة في أحيان كثيرة في تجاوز النظام القضائي الوطني لصالح القوانين العرفية التي تضعها القبائل، مما يجعل تطبيق العدالة غير متسق أو غير موحد بين المواطنين، حيث تُفضل بعض القبائل التعامل مع نزاعاتها وفقاً لأعرافها الخاصة بدلاً من الالتزام بالقوانين الوطنية.

أولاً: نشأة القبيلة وأهميتها التاريخية في المجتمعات السياسية.

تُعتبر القبيلة من أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي في تاريخ البشرية، حيث نشأت قبل ظهور الدولة الحديثة وبرزت كمؤسسة أساسية في العديد من المجتمعات. منذ العصور القديمة، شكلت القبيلة الوحدة الأساسية في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، حيث كان أعضاؤها يتشاركون في القيم والعادات والموارد، ويتعاونون من أجل تحقيق مصالح جماعية كانت القبيلة تعد المصدر الرئيسي للسلطة والشرعية في العديد من المجتمعات، حيث كان زعماؤها يمارسون دوراً حاسماً في القيادة واتخاذ القرارات (محمد، 2024، ص799)، فعلى مر التاريخ، حافظت القبيلة على تأثير كبير في تشكيل

الهويات الثقافية والسياسية للمجتمعات، وما زالت تشكل جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية والسياسية في بعض المناطق حتى يومنا هذا.

وبذلك، فالقبيلة تعتبر هي إحدى أقدم وأبسط أشكال التنظيم الاجتماعي البشري، حيث تمثل مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون بروابط الدم والعلاقات الأسرية الممتدة، وشكلت وحدة اجتماعية مستقلة تنظم حياة أفرادها بناءً على مجموعة من العادات والتقاليد المشتركة؛ ويعود أصل نشوء القبيلة إلى العصور القديمة، حيث كانت تشكل الأساس الذي بُني عليه النظام السياسي والاجتماعي في العديد من المجتمعات، خصوصًا في المناطق التي لم تنشأ فيها دول مركزية، فتعد بمثابة رد فعل طبيعي لاحتياجات الإنسان الأول، مثل الدفاع عن النفس وتأمين الموارد، مما دفع البشر للاتحاد في جماعات اجتماعية تُدار بواسطة قيادة مركزية أو مجلس من كبار السن والشيوخ (القاسم، 2007، ص. 30)، وبالتالي فهي رد الفطري للاحتياجات الإنسانية الأساسية في العصور القديمة، حيث توافقت مع تطلعات الأفراد للبقاء على قيد الحياة وحماية مصالحهم، وفي فترات ما قبل الدولة الحديثة كانت القبيلة تمثل الوحدة السياسية الأساسية التي تنظم حياة الأفراد داخلها، فكانت تقوم بوظائف متنوعة، مثل حماية أفرادها والدفاع عن أراضيها، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية داخلها، وتنظيم علاقاتها مع القبائل الأخرى في شكل تحالفات قبلية، وكان الزعماء أو الشيوخ هم من يتخذون القرارات المصيرية، ويمثلون السلطة التنفيذية والتشريعية في داخل القبيلة (الجابري، 2011، ص. 50)، وهنا يبرز الدور المحوري للزعماء في التنظيم الاجتماعي والسياسي للقبيلة، مما يعكس الطبيعة الذاتية للقبيلة ككيان مهيمن قبل ظهور الدولة الحديثة.

وبنشوء الدولة الحديثة، بدأت القبيلة تُشكل تحديات كبيرة أمام الأنظمة السياسية الحديثة التي كانت تسعى إلى بناء مؤسسات حكومية موحدة بعيدا عن الانتماءات القبلية الضيقة. وفي العديد من المناطق، استمرت القبيلة في الاحتفاظ بنفوذها السياسي والاجتماعي، خصوصًا في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، حيث استمر تأثير القبيلة في بعض الحالات حتى مع تطور الدولة الوطنية، فكانت القبيلة أحيانًا تمثل مصدرًا للشرعية السياسية أو تتحدى السلطة المركزية (احسان، 2024، موقع الكتروني)، ومن هنا يتضح أن القبيلة لم تفقد تأثيرها بسهولة بعد نشوء الدولة الحديثة، بل استمرت في تشكيل جزء من النظام السياسي، مما يسلط الضوء على قوتها المستمرة في بعض المناطق.

وتجدر الاشارة إلى جانب أبعادها الاجتماعية والسياسية، تتمثل أهمية القبيلة أيضًا في دورها الثقافي. فهي تسهم في تشكيل الهوية الثقافية للأفراد وتساهم في تعزيز قيمة الترابط الاجتماعي عبر العادات والتقاليد المتوارثة، فعلى مر العصور، أصبحت جزءًا لا يتجزأ من بنية المجتمع، حيث يتم الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي عبر الأجيال من خلال القصص الشفوية، هذا الدور الثقافي يعزز من الهوية الجماعية ويسهم في تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد القبيلة (الجابري، 2011، ص. 55)، وهذا

يعكس أهمية القبيلة في الحفاظ على الهوية الثقافية، وهي بذلك لا تقتصر على كونها وحدة اجتماعية وسياسية بل هي أيضًا حافظة للذاكرة الجماعية للمجتمع.

وتاريخيا كان للقبيلة دور تاريخي له اهميته في الحياة السياسية، ففي العديد من الحضارات القديمة، سواء في الجزيرة العربية أو في المجتمعات الإفريقية، كانت القبيلة الكيان السياسي الأساسي الذي يحدد سياسات المجتمع وتوجهاته، وتعتبر هي الوحدة التنظيمية الأولى التي ساهمت في بناء المجتمعات السياسية، بل كان دور القبيلة يتجاوز مجرد كونها رابطة اجتماعية، إذ كانت هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية الهامة، وتنظيم الشؤون الاقتصادية، وتحديد التحالفات العسكرية بين القبائل المختلفة، وقد أظهرت هذه المجتمعات قدرتها على إدارة شؤونها بشكل مستقل دون الحاجة إلى سلطة مركزية قوية، حيث كان اتخاذ القرارات يتم عبر مجالس شيوخ القبائل أو الحكام القبليين، الذين كانوا يتمتعون بسلطة سياسية مرموقة داخل المجتمعات القبلية (صالح، 2015، ص. 80)، فمن الناحية السياسية، كانت القبيلة تمثل السلطة الأعلى داخل نطاقها، حيث كانت تضمن الأمن الداخلي لأفرادها وتعمل على حماية أراضيها، بينما كانت تدير العلاقات مع القبائل المجاورة من خلال تحالفات أو صراعات، وكانت هذه القبائل تُنظم حياتها بشكل لا يختلف كثيرًا عن النظام السياسي المعاصر، إذ كانت تُنظم التجارة، وتحدد السلع التي يتم تداولها بين القبائل المختلفة، وتعمل على تنظيم الموارد من أجل الحفاظ على استقرارها الاقتصادي. في هذا السياق، كانت القبائل تمثل، في كثير من الأحيان، المصدر الأول للشرعية السياسية في تلك المجتمعات، حيث كانت السلطة السياسية في قبيلة معينة تقوم على دعم وشعبية الزعيم أو الشيخ القبلي. هذا الدور السياسي الكبير للقبيلة في العديد من المناطق حول العالم يسلط الضوء على أهميتها التاريخية في تشكيل الهياكل السياسية الأولى، والتي كان لها دور محوري في تطور الدولة الوطنية الحديثة في وقت لاحق (المغربي، 2020، ص. 115).

إضافة إلى ذلك، تكمن أهمية هذا الدور السياسي في أن القبيلة أسهمت بشكل كبير في بناء النظام الاجتماعي والسياسي قبل ظهور الدولة المركزية الحديثة، حيث كانت القبيلة في جوهرها بمثابة كيان سياسي موازٍ للدولة في مناطق عديدة من العالم العربي وأفريقيا وآسيا، تمثلت هذه التنظيمات السياسية القبلية في كونها تشكل اللبنة الأولى التي ساعدت على تشييد الهياكل الحاكمة في العديد من المناطق، سواء على مستوى السلطة التنفيذية أو مستوى تحديد النظام الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي أثر في تشكيل الدول الحديثة بعد ذلك (المصباحي، 2018، ص. 97)، وبذلك نرى الدور الاساسي الذي لعبته القبيلة في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية قبل ظهور الدولة الحديثة، حيث كانت الكيان الأكثر تأثيرًا في تنظيم شؤون أفرادها وإدارة المجتمع، وقد عكست هذه القدرة على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية واستقرار النظام في ظل غياب الهياكل الحكومية المركزية، وهذا يشير إلى أن القبائل كانت تشكل عنصرًا تكامليًا مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة في العديد من المجتمعات.

ثانياً: تأثير الولاءات القبلية على النظام السياسي الحديث في بعض الدول

تظل الولاءات القبلية أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في السياسة المعاصرة لبعض الدول، خاصة في المناطق التي لم تتمكن فيها الدولة الحديثة من ترسيخ سلطتها بشكل كامل أو حيث يستمر النفوذ القبلي

في التأثير على اتخاذ القرارات السياسية، وتتجلى هذه الولاءات في العديد من الدول العربية والإفريقية، حيث تحتفظ القبائل بمكانة بارزة في الهيكل الاجتماعي والسياسي، كما تساهم هذه الولاءات في تشكيل النظام السياسي، سواء من خلال التأثير على القرارات الحكومية أو عبر تعزيز القيم القبلية في المجتمع، ولكن في ظل تطور الدول الحديثة التي تسعى إلى بناء مؤسساتها الوطنية، تبقى القبيلة أحد العوامل التي قد تشكل عقبة أمام تطور النظام السياسي المؤسسي المستقر.

في اليمن، على سبيل المثال، تستمر القبائل في لعب دور بارز في تشكيل السياسة الوطنية، فالقبائل اليمنية تُعتبر قوة سياسية أساسية، حيث تساهم في تحالفاتها السياسية التي تنطوي على استراتيجيات مشتركة بين الفصائل القبلية والأطراف السياسية المختلفة، هذه التحالفات تجعل من القبيلة عنصرًا حاسمًا في السياسة الوطنية، خاصة في ظل الأوضاع المعقدة في اليم، ولا تقتصر قوة القبائل على تأثيرها في الشؤون الداخلية فقط، بل تمتد إلى العلاقات الدولية، فقد لعبت القبائل دورًا في تحديد الخيارات السياسية التي تتخذها الدولة اليمنية في مواجهة القوى الإقليمية والدولية، حيث استخدمت بعض الدول، مثل السعودية، علاقاتها مع القبائل لتعزيز نفوذها في اليمن. (دشيله، 2024، موقع الكتروني).

وبالتالي فإن دور القبيلة كقوة موازية للدولة المركزية، وهذا ما يشير إلى تحديات كبيرة تواجه الدولة في محاولة لبناء نظام سياسي مستقر على مستوى وطني.

أما في دولة ليبيا، فقد زادت القبائل من تأثيرها السياسي بشكل كبير بعد سقوط نظام معمر القذافي، ذلك إن غياب السلطة المركزية جعل من القبائل الفاعل الرئيسي في الحياة السياسية، حيث شكلت هذه القبائل تحالفات متعددة مع مجموعات مسلحة وجماعات سياسية تنافس الدولة على النفوذ، وقد ساهمت هذه التحالفات في جعل السياسة الليبية أكثر تعقيدًا، وباتت القبائل تتحكم في بعض المناطق الحيوية وتؤثر في التوزيع السياسي للموارد، إضافة إلى ذلك، فرضت الولاءات القبلية نفسها كعنصر مؤثر في تقسيم المجتمع الليبي على أساس جغرافي وعرقي، مما أضعف قدرة الدولة على تقديم استجابة شاملة لأزمات البلاد (السوداني، 2020، ص 88)، ويعكس هذا الوضع في ليبيا صعوبة استقرار النظام السياسي في ظل هذا التداخل بين الولاءات القبلية والصراعات السياسية، ما يبرز أثر القبيلة في تحجيم قدرة الدولة على فرض سيادتها بشكل كامل.

وفي السودان، كان للولاءات القبلية أيضًا تأثير كبير في تشكيل النظام السياسي، خاصة خلال فترات النزاع الطويلة في دارفور وغيرها من المناطق، فالقبائل في السودان لعبت دورًا محوريًا في النزاعات المسلحة التي أدت إلى توترات سياسية وأمنية في أنحاء مختلفة من البلاد، وخلال هذه الصراعات، شكلت القبائل الحاضنات الأساسية للمسلحين الذين كانوا ينافسون الحكومة المركزية على السيطرة على الموارد والسيادة، كما أن الولاءات القبلية ساهمت في تعزيز مفهوم النظام الزبائني، حيث كان تبادل المنافع السياسية والاقتصادية بين القبائل والسلطة السياسية يؤدي إلى تعزيز الفساد وتقوية الشبكات

غير الرسمية، مما أضعف قدرة الدولة على تقديم حلول مستدامة للأزمات السياسية والاقتصادية (عبد الله، 2018، ص 45)، إن هذه الحالة تبرز كيف أن الولاءات القبلية يمكن أن تقوّض الاستقرار السياسي، حيث أنها تعزز من الصراعات الداخلية وتعيق بناء مؤسسات الدولة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد.

إضافة إلى هذه الأمثلة، فإن الولاءات القبلية لا تقتصر على الجانب الاجتماعي أو الأمني فقط، بل تمثل أيضًا تحديًا مركزيًا في بناء الدولة الحديثة، فعلى الرغم من التطور السياسي الذي شهدته بعض الدول التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الروابط القبلية، إلا أن تأثير هذه الولاءات ما زال واضحًا في العديد من الدول الحديثة، القبائل في هذه الدول لا تقتصر على المحافظة على نفوذها داخل المجتمع، بل تسعى أيضًا إلى التأثير في السياسات الوطنية عبر ممارسات سياسية تركز على المصالح القبلية، مما يعرقل التطور السياسي ويؤثر على استقرار المؤسسات الحكومية.(موسى، 2023، ص 50-52)

ونستخلص مما سبق، أن الولاءات القبلية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل النظام السياسي الحديث في العديد من الدول، خاصة في المناطق التي شهدت تطورًا بطيئًا أو متأخرًا لمؤسسات الدولة، ورغم التحديات التي تفرضها هذه الولاءات على الاستقرار السياسي في دول مثل اليمن وليبيا والسودان، فإن تأثيرها لا يقتصر على الأمن أو السياسة فقط، بل يمتد ليشمل النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان؛ ويُظهر تحليل تأثير هذه الولاءات أن القبيلة تظل فاعلًا رئيسيًا في توزيع القوة والنفوذ داخل الدولة، ما يعقد من قدرة الحكومة على بسط سلطتها على كامل الأراضي الوطنية، إضافة إلى ذلك، تعزز هذه الولاءات من الفروق الاجتماعية والاقتصادية، حيث يصبح الولاء للقبيلة مصدرًا للتفاوت في الفرص والتوزيع العادل للموارد، مما يساهم في تأجيج الصراعات الداخلية والتمسك بالهوية القبلية على حساب الهوية الوطنية. وعلى الرغم من أن الدول الحديثة تسعى لبناء هياكل مؤسساتية قوية تدعم النظام القانوني والسياسي الموحد، فإن قوة هذه الولاءات قد تشكل عقبة أمام تحقق هذه الأهداف، حيث تضعف تلك الولاءات فعالية تطبيق القانون وتؤثر في القدرة على تحقيق الاستقرار السياسي، وهو ما يعكس تحديات حقيقية أمام الدول التي تسعى إلى تحقيق عملية بناء دولة ديمقراطية ومستقرة.

المحور الثاني: مؤسسات الدولة والتحديات القبلية

في ظل تطور الدولة الحديثة وسعيها لبناء مؤسسات قوية ومنظمة، تواجه العديد من الدول التي تعتمد على النظم القبلية تحديات كبيرة في فرض سلطتها وتطبيق القوانين بشكل فعال. تعد الولاءات القبلية إحدى أبرز هذه التحديات، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي وقدرته على توحيد كافة مكوناته، في هذا السياق، تواجه مؤسسات الدولة صعوبة في التوفيق بين الأدوار التقليدية التي تلعبها القبيلة وبين الأطر القانونية والمؤسسية الحديثة التي تسعى لترسيخها.(موسى، مرجع سابق، ص 52)، فالولاءات القبلية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة الحديثة، إذ تؤثر على قدرتها

في فرض سلطتها وتطبيق قوانينها بشكل عادل. هذا التحدي يعكس تناقضًا بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة، مما يؤدي إلى ضعف في استقرار النظام السياسي. لمواجهة ذلك، تحتاج الدولة إلى سياسات توازن بين احترام القيم التقليدية وتعزيز الإطار المؤسسي الحديث.

أولاً: قدرة مؤسسات الدولة على التعامل مع الولاءات القبلية

تواجه مؤسسات الدولة تحديات كبيرة في التعامل مع الولاءات القبلية، خصوصًا في المجتمعات التي تتسم ببنية اجتماعية قوية قائمة على القبيلة، فباعتبارها وحدة اجتماعية قديمة، تستمر في فرض نفوذها في العديد من الدول المعاصرة، حيث تتداخل مع الهياكل السياسية الحديثة وتؤثر على عمل مؤسسات الدولة، وتتعلق قدرة الدولة على التعامل مع الولاءات القبلية بالعديد من الجوانب، بما في ذلك الجوانب القانونية والإدارية والسياسية والاقتصادية، وابرز تلك التأثيرات في الاتي:- .

1- النزاع بين السلطة المركزية والولاءات القبلية

في العديد من الدول، تشكل القبيلة كيانًا قويًا يعارض أحيانًا سلطة الدولة المركزية، فالقبائل تحتفظ بالسلطة على أراضيها وأفرادها، مما قد يؤدي إلى صراع بين السلطات المركزية والقيادات القبلية المحلية، ففي اليمن، على سبيل المثال، فإن القبائل في المناطق الريفية تلعب دورًا محوريًا في تحديد السياسات المحلية، مما يحد من قدرة الحكومة المركزية على بسط نفوذها على جميع الأراضي الوطنية (الزركشي، 2010، ص. 45)، وهذا الصراع المستمر بين الدولة والقبيلة يعكس هشاشة النظام السياسي في العديد من الدول القبلية، حيث تعتمد الدولة على القوة القبلية أو التفاوض معها لضمان استقرار النظام.

2- التحديات القانونية والازدواجية القانونية

تشكل التحديات القانونية التي تفرضها القبائل على الدولة واحدة من أكبر الصعوبات في تحقيق السيطرة الشاملة للدولة، ففي المجتمعات القبلية، تميل القبائل إلى الاعتماد على قوانينها العرفية الخاصة لحل النزاعات، مما يضعف من سيطرة الدولة الوطنية على العملية القانونية، ذلك أن الولاءات القبلية تتعارض مع تطبيق القوانين الوطنية، حيث يفضل أفراد القبائل الاحتكام إلى المحاكم القبلية بدلاً من النظام القضائي الرسمي (الجابري، 2015، ص. 72)، فالاعتماد على القوانين العرفية بدلاً من قوانين الدولة يشير إلى مشكلة أعمق تتعلق بتجزئة السلطة داخل الدولة، حيث يمكن أن يكون للقوانين العرفية تأثير أكبر على حياة الأفراد من القوانين الوطنية.

3- العوامل الاقتصادية ودور القبائل في الاقتصاد المحلي

القبائل غالبًا ما تكون لها قواعد اقتصادية قوية، لا سيما في المناطق الريفية حيث تعتمد على الموارد الطبيعية أو التجارة المحلية، هذا النفوذ الاقتصادي يمنح القبائل سلطة كبيرة يمكن أن تستخدمها في مقاومة الدولة أو التأثير على سياساتها، فالقبائل في ليبيا، على سبيل المثال، تعتمد على الاقتصاد الموازي، مما يعزز من استقلاليتها عن الدولة ويضعف من قدرتها على فرض الضرائب أو تنظيم

التجارة (الأنصاري، 2013، ص. 90)، فالقدرة الاقتصادية للقبائل لا تساهم فقط في استقلاليتها عن الدولة، ولكنها تعزز أيضًا من قدرتها على التأثير في العملية السياسية، حيث تستطيع تقديم الدعم المالي للحركات المعارضة أو حتى للنظام الحاكم.

4- التأثير السياسي للقبائل في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية

تلعب القبائل دورًا هامًا في العملية السياسية، سواء في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية. في العديد من الدول، تعتمد الحكومات والأحزاب السياسية على دعم القبائل للفوز بالانتخابات أو لضمان الاستقرار السياسي. حسين علي يوضح أن في بعض الدول، مثل العراق، يعتمد السياسيون بشكل كبير على دعم القبائل في الانتخابات، حيث تقوم القبيلة بتوجيه أصوات أفرادها لصالح مرشح معين (علي، 2018، ص. 55)، هذا النفوذ السياسي يعكس مدى قدرة القبيلة على التأثير في العملية الديمقراطية من خلال تشكيل الولاءات الجماعية، مما يحد من حرية الاختيار الفردي ويجعل الولاءات القبلية أولوية على الانتماء الوطني.

5- محاولات دمج القبائل في مؤسسات الدولة

في مواجهة هذه التحديات، حاولت العديد من الدول دمج القبائل في النظام السياسي الحديث من خلال منح زعماء القبائل مناصب سياسية أو أدوار استشارية. هذه الاستراتيجية تهدف إلى تخفيف حدة النزاعات بين الدولة والقبائل من خلال الاعتراف بشرعية القيادات القبلية، فدمج زعماء القبائل في المؤسسات الرسمية يمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدولة والقبيلة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي (الحارثي، 2020، ص. 112).، إن هذا النهج يمثل محاولة لتجسير الفجوة بين الدولة الحديثة والهياكل القبلية التقليدية، وهو خطوة ضرورية لتحقيق التوازن في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الولاءات القبلية.

وخلاصة القول، فإن قدرة مؤسسات الدولة على التعامل مع الولاءات القبلية تعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك القوانين العرفية، والاقتصاد المحلي، والدور السياسي للقبائل. تحقيق التوازن بين الولاءات القبلية والولاءات الوطنية يعد تحديًا كبيرًا، لكنه ضروري لضمان استقرار الدولة وتحقيق نظام قانوني وإداري موحد.

ثانياً: تحديات الدولة في فرض السلطة في المجتمعات القبلية

تواجه الدولة الحديثة العديد من التحديات في فرض سلطتها على المجتمعات التي لا تزال تسود فيها الهياكل القبلية، هذه التحديات نابعة من تعقيدات تتعلق بالولاءات المتجذرة للقبيلة، وضعف البنية المؤسسية في المناطق القبلية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعزز من نفوذ القبائل، في هذا السياق، تواجه الدول صعوبات في بناء سلطة مركزية قوية تكون قادرة على احتواء هذه الولاءات القبلية ودمجها في الإطار الوطني.

1- الولاء القبلي مقابل الولاء للدولة

الولاء القبلي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة في المجتمعات القبلية. القبيلة، كوحدة اجتماعية وسياسية مستقلة، تُعدّ كيانًا يتجاوز أحيانًا سلطة الدولة، حيث يتوجه ولاء الأفراد في المقام الأول للقبيلة وليس للدولة، فالولاء القبلي في العديد من المجتمعات العربية، خاصة في دول الخليج واليمن، يشكل حاجزًا أمام بناء دولة حديثة متماسكة تقوم على الولاء للمؤسسات الوطنية بدلاً من الهياكل التقليدية (المدهون، 2014، ص. 59)، فالولاءات التقليدية، التي تشكلت على مر العصور، تعرقل بناء دولة حديثة، حيث يبقى التحدي الرئيسي هو كيفية تحويل هذه الولاءات نحو الدولة الوطنية.

2- ضعف السيطرة على المناطق القبلية

من بين التحديات الأساسية التي تواجه الدولة هو ضعف قدرتها على فرض سيطرتها الفعلية على المناطق التي تسيطر عليها القبائل، خاصة في المناطق النائية أو الريفية. القبائل في هذه المناطق غالبًا ما تحتفظ بسلطة ذاتية، مما يعني أن الدولة قد تجد صعوبة في بسط نفوذها أو تنفيذ سياساتها دون موافقة زعماء القبائل المحليين، فضعف السيطرة المركزية على المناطق القبلية يؤدي إلى تقويض شرعية الدولة، حيث تصبح القبائل هي القوة الرئيسية في تلك المناطق (السعيدي، 2017، ص. 83)، وهذه الحقيقة تشير إلى أهمية توسيع قدرة الدولة على الوصول إلى المناطق القبلية وتعزيز حضورها، وهو تحدٍ يتطلب تحسين البنية التحتية وتطوير المؤسسات المحلية.

3- التقاليد العرفية مقابل النظام القانوني الوطني

الأنظمة القانونية العرفية التي تعتمد عليها القبائل تشكل تحديًا كبيرًا أمام تطبيق القانون الوطني. في العديد من المجتمعات القبلية، تُستخدم القوانين العرفية لحل النزاعات وتحديد حقوق الأفراد والقبائل، مما يعوق فرض النظام القانوني الوطني.، كما أن استمرار القبائل في استخدام هذه القوانين يعزز من استقلاليتها عن الدولة ويحد من قدرة المؤسسات القضائية الوطنية على ممارسة نفوذها (الفقيه، 2016، ص 94)، وهذا يشير إلى وجود صراع مستمر بين الأنظمة القانونية التقليدية والحديثة، وهو ما يتطلب إصلاحات قانونية شاملة تهدف إلى دمج القوانين العرفية في الإطار القانوني الوطني.

4- الدور السياسي للقبائل وتأثيره على سلطة الدولة

تلعب القبائل في العديد من الدول، دورًا محوريًا في السياسة، سواء من خلال دعم أنظمة الحكم القائمة أو معارضتها، فبعض القبائل تحتفظ بنفوذ سياسي كبير، مما يجعلها قادرة على التأثير على القرارات السياسية الوطنية، في هذا السياق، يُعدّ التعامل مع هذا النفوذ السياسي أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الدولة، أن القبائل في دول كالعراق وليبيا مثلا، تعتمد على تحالفاتها مع القوى السياسية الحاكمة لضمان حماية مصالحها، مما يجعلها شريكًا فعليًا في الحكم أو في المعارضة (النعيمي، 2018، ص. 67)، وهذا النفوذ السياسي يحد من قدرة الدولة على فرض سيادتها بشكل كامل، ويؤدي إلى تشتيت السلطة بين الدولة والقوى القبلية.

5- الصراعات المسلحة والنزاعات بين القبائل والدولة

النزاعات المسلحة تشكل تحديًا مباشرًا لسلطة الدولة في المجتمعات القبلية. في بعض الدول، تتورط القبائل في صراعات مسلحة مع الدولة، إما بسبب الخلافات على الموارد أو نتيجة للتنافس على السلطة، هذه النزاعات تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني وتقويض استقرار الدولة، فالنزاعات المسلحة بين القبائل والدولة، خاصة في اليمن والسودان مثلا، تؤدي إلى تآكل سلطة الدولة وتفاقم الانقسامات الداخلية (البكري، 2019، ص 101)، فاستمرار هذه النزاعات يشكل تهديدًا وجوديًا للدولة، حيث يؤدي إلى إضعاف النظام السياسي ويزيد من صعوبة بناء مؤسسات قوية قادرة على فرض القانون والنظام.

6- التحالفات القبلية وتأثيرها على وحدة الدولة

التحالفات بين القبائل، سواء مع بعضها البعض أو مع القوى الخارجية، تشكل تحديًا آخر لسلطة الدولة، هذه التحالفات يمكن أن تؤدي إلى تقسيم الولاءات داخل الدولة، حيث قد تتضارب المصالح القبلية مع مصالح الدولة الوطنية، ذلك أن التحالفات القبلية في الدول الأفريقية، مثل الصومال، تؤدي إلى تفتت الولاءات الوطنية وإضعاف السلطة المركزية (ولد الشيخ، 2013، ص. 108-111).

إن هذه التحالفات القبلية، سواء كانت داخلية أو خارجية، تزيد من تعقيد المشهد السياسي وتحد من قدرة الدولة على تحقيق وحدة وطنية شاملة.

وبذلك، فالولاءات القبلية تشكل تحديًا بالغ التعقيد أمام جهود الدولة الحديثة في بسط نفوذها وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ فالقبيلة، باعتبارها أحد أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي، ما زالت تحتفظ بتأثير عميق في العديد من المجتمعات، حيث تظل الولاءات القبلية متجذرة ومتوارثة، مما يعيق الدولة عن تحقيق سيادتها الكاملة على جميع مناطق البلاد. وتعد هذه الولاءات مصدر قوة في المجتمعات التقليدية، إذ تستمد القبيلة نفوذها من قدرة زعمائها على تسيير شؤون أعضائها وفق قوانين عرفية خاصة، بعيداً عن سلطة الدولة الرسمية.

الدولة تواجه عدة تحديات في هذا السياق، منها ضعف السيطرة على المناطق القبلية النائية التي يصعب الوصول إليها وتطبيق القانون فيها، ووجود نظم عرفية وقضائية قبائلية تتنافس مع النظام القانوني الوطني، فضلاً عن الدور السياسي الذي تلعبه القبائل في دعم أو معارضة السلطة المركزية، والذي يزيد من تعقيد المشهد السياسي الوطني. هذه العوامل تجعل من الصعب على الدولة أن تفرض قوانينها على نحو عادل وموحد، حيث غالبًا ما يكون للقبائل تأثيرات مباشرة على صنع القرار السياسي والاقتصادي، سواء من خلال التحالفات القبلية أو النزاعات المسلحة التي قد تضعف سيادة الدولة.

المحور الثالث: نحو التوازن بين القبيلة والدولة

تحقيق التوازن بين القبيلة والدولة يمثل تحديًا أساسيًا في الدول التي تتسم بوجود قوي للبنية القبلية. فالقبيلة تشكل وحدة اجتماعية ذات قوانين وأعراف تقليدية، بينما تسعى الدولة الحديثة إلى بناء مؤسسات مركزية تعتمد على القانون الوطني. هذا التباين يثير تساؤلات حول كيفية دمج الولاءات القبلية ضمن

إطار الدولة دون إضعاف مؤسساتها، والتوازن المطلوب بين القبيلة والدولة يتطلب حلولاً تجمع بين الحفاظ على الهوية القبلية وتعزيز سلطة الدولة (الطاهش،2012 موقع الكتروني)، فمن خلال استيعاب الولاءات القبلية وإشراكها في عملية صنع القرار السياسي، يمكن للدولة أن تعزز استقرارها وتحقق التنمية الشاملة.

أولاً: نماذج دول تمكنت من دمج القبيلة في مؤسساتها الرسمية بنجاح.

نجحت بعض الدول في مواجهة تحدي الولاءات القبلية عبر دمج القبيلة في مؤسساتها الرسمية، مما ساعدها على تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز وحدة المجتمع. هذه النماذج تقدم رؤى عملية حول كيفية التوفيق بين الهياكل التقليدية والنظم المؤسسية الحديثة.

النموذج الأردني: دمج القبيلة في مؤسسات الدولة

على الرغم من نشوء الدولة الحديثة في الأردن، إلا أن النظام السياسي لم يتمكن من التخلص من النفوذ القبلي الذي ظل يشكل جزءًا لا يتجزأ من هيكل الدولة، ويعد النموذج الأردني من أبرز الأمثلة على كيفية دمج القبائل في مؤسسات الدولة بشكل يعكس التوازن بين الولاءات القبلية والسلطات الحكومية، وفي هذا السياق، يتم التركيز على آلية دمج القبائل في مؤسسات الدولة الأردنية، لا سيما في مجلس النواب، والمؤسسات العسكرية، والمجالس المحلية، حيث تُمثل القبائل بشكل رسمي وتشارك بشكل فاعل في عملية صنع القرار.

أ- الدور القبلي في النظام الانتخابي الأردني

أحد أبرز جوانب دمج القبائل في النظام السياسي الأردني هو الدور الذي تلعبه القبائل في العملية الانتخابية، فعلى الرغم من أن النظام الانتخابي في الأردن يعتمد على مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية، إلا أن هناك مخصصات خاصة للمناطق القبلية بحيث يتم تخصيص دوائر انتخابية محددة لتكون من نصيب مرشحي القبائل، وتساهم هذه الدوائر في ضمان تمثيل القبائل داخل البرلمان الأردني، حيث يظل الزعماء القبليون في مناطقهم قادرين على التأثير على نتائج الانتخابات وتحقيق تمثيل قوي لمصالح قبائلهم في التشريعات والسياسات العامة، وفي الوقت نفسه، يُعزز هذا النظام من التفاعل بين الحكومة والقبائل، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال تمثيل مختلف مكونات المجتمع في مجلس النواب، ويعتبر هذا التوازن بين الولاءات القبلية والمتطلبات الديمقراطية أحد العوامل الأساسية في استقرار النظام السياسي الأردني، حيث يتمكن النواب الممثلين للقبائل من تحقيق مصالح مجتمعاتهم من خلال التشريعات والقرارات الحكومية (الزبيدي، 2019، ص. 101)، وبذلك يعتمد النظام الانتخابي الأردني بشكل أساسي على دمج القبائل في البرلمان، مما يتيح للدولة الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي من خلال مشاركة فعالة للقبائل في عملية صنع القرار.

ب-العلاقات بين الدولة وزعماء القبائل في المؤسسات العسكرية

في السياق العسكري، يمثل الزعماء القبليون جزءًا أساسيًا في الهيكل العسكري الأردني. يتم دمجهم في الجيش وقوات الأمن بشكل يسهم في بناء شبكة قوية من الولاءات بين القبائل والحكومة. وعادةً ما يتم استقطاب أفراد القبائل لعضوية القوات المسلحة عبر برامج تدريبية موجهة لهم، بينما يتم تعزيز هذه العلاقات من خلال التشجيع على المشاركة في القوات العسكرية والأمنية التي تساهم في حماية النظام وحفظ الأمن الداخلي، ويعتبر دمج القبائل في الجيش الأردني وسيلة فعالة لضمان التأييد القبلي للنظام السياسي والحفاظ على الولاء للمؤسسات الحكومية، حيث أن القبائل تمثل عمودًا فقريًا في الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي في المملكة (الغزاوي، 2020، ص. 85)، وبذلك، فإن توظيف القبائل في المؤسسات العسكرية يعد استراتيجية هامة لتحقيق التكامل بين القوات المسلحة والنسيج الاجتماعي، مما يعزز من الاستقرار الداخلي ويوفر ركيزة قوية للحكومة الأردنية.

ج- الدور القبلي في المجالس المحلية والقرار السياسي

إلى جانب البرلمان والمؤسسات العسكرية، تحظى القبائل بتمثيل قوي في المجالس المحلية والبلديات الأردنية، وتشارك القبائل بشكل كبير في تحديد السياسات المحلية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمثل ذلك أحد أبعاد الاستقرار السياسي في المملكة، حيث تساهم القبائل في بناء تقاليد حكم محلي ترتبط بشكل وثيق بالواقع الاجتماعي المحلي، وتُمنح القبائل نفوذًا سياسيًا على مستوى المجتمعات المحلية في ظل تركيز الحكومة على إشراك ممثلين قبليين في صناعة القرار داخل البلديات والمجالس المحلية الأخرى، وهذه المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون المحلية تُعتبر أحد الأدوات الأساسية التي تُستخدم في ضمان التأييد السياسي للقرارات الحكومية، كما تساعد في تهدئة النزاعات المحلية وتعزيز التلاحم بين مختلف مكونات المجتمع الأردني. (بوغالي – علال ،2022 ، موقع الكتروني)، فدمج القبائل في المجالس المحلية يعكس قدرة الدولة على الحفاظ على التوازن الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال إشراك جميع مكونات المجتمع في صنع القرار المحلي.

وخلاصة القول، فإن نموذج دمج القبيلة في النظام السياسي الأردني يعكس قدرة الدولة على تحقيق توازن بين الحفاظ على الولاءات القبلية ومتطلبات الدولة الحديثة، فمن خلال ذلك الدمج في العملية الانتخابية، والمشاركة الفعالة في القوات العسكرية، والمشاركة في المجالس المحلية، تمكن الأردن من الحفاظ على استقرار سياسي واجتماعي قوي. يُظهر النموذج الأردني كيف يمكن للحكومة أن توظف القوة القبيلة بشكل إيجابي لتحقيق التماسك الداخلي وتعزيز شرعية النظام السياسي.

النموذج الإماراتي: القبائل في إطار دولة حديثة

تُعد الإمارات العربية المتحدة مثالاً بارزًا على كيفية دمج القبائل في مؤسسات الدولة الحديثة بطريقة تضمن الاستقرار السياسي وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تأسست دولة الإمارات في عام 1971 كاتحاد من سبع إمارات، إلا أن النموذج الإماراتي يُظهر كيف يمكن للمجتمعات القبلية التقليدية

أن تتعايش بنجاح مع الأنظمة السياسية الحديثة. على الرغم من التطور الكبير في مؤسسات الدولة الإماراتية، إلا أن القبائل لا تزال تلعب دورًا مهمًا في تشكيل العملية السياسية، من خلال تمثيلهم في الهيئات التشريعية والتنفيذية، وخاصة في المجلس الوطني الاتحادي، الذي يعد أحد أبرز أدوات المشاركة السياسية في الدولة (الحارثي، 2020، ص. 123).

في النموذج الإماراتي، تتمثل إحدى الاستراتيجيات الأساسية في الحفاظ على الدور التقليدي للقبائل ضمن المنظومة السياسية الحديثة، حيث يشمل تمثيل القبائل في المجلس الوطني الاتحادي، الذي يعتبر الهيئة التشريعية الرئيسة في الدولة، يضم المجلس ممثلين عن مختلف الإمارات، بما في ذلك ممثلين عن القبائل، وهو ما يضمن وجود صوت لهم في صنع القرار، ومن خلال هذا التمثيل، تتمكن القبائل من التأثير على التشريعات والسياسات الوطنية التي تمس الحياة اليومية للمجتمع الإماراتي، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية والاجتماعية (الزهراني، 2018، ص. 45)، إضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة الإماراتية إلى ضمان مشاركة فعالة للقبائل في القضايا السياسية والاجتماعية من خلال إشراك الشيوخ والزعماء القبليين في صياغة السياسات الأمنية والتنموية، هذا التعاون بين الدولة والقيادات القبلية يساعد في الحفاظ على استقرار المناطق ذات الأغلبية القبلية، خصوصًا في المناطق الصحراوية والحدودية حيث تتركز غالبية السكان القبليين، تُعتبر هذه المناطق حيوية في السياسة الإماراتية، كونها تمثل قلب الهوية الوطنية والسياسية، كما أن تسوية القضايا التنموية والإدارية فيها تتطلب إشراك القيادات القبلية في عمليات صنع القرار (الزهراني، 2018، ص 47)، وتعكس هذه السياسات الإدارية قدرة الدولة الإماراتية على دمج القيم القبلية ضمن الهياكل الحديثة للدول، وتساهم المشاركة القبلية في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال ضمان أن جميع فئات المجتمع تمثل في الحكومات المحلية والاتحادية ومن خلال هذه المشاركة الفعالة، يتمكن النظام السياسي الإماراتي من دمج التحديات التي قد تطرأ نتيجة للانقسام بين الهويات التقليدية والتحديثات الحضرية، كما تسهم هذه المشاركة في ضمان تنفيذ السياسات التي تخدم تطلعات المجتمع الإماراتي ككل، دون المساس بالهوية القبلية في المناطق المختلفة (الحارثي، 2020، ص. 124؛ الزهراني، 2018، ص. 49).

ومع استمرار نمو الدولة الإماراتية، تواجه الحكومة تحديات تتعلق بكيفية ضمان استدامة هذا النموذج المدمج بين القبيلة والدولة الحديثة. تشمل هذه التحديات الحفاظ على التوازن بين تحديث هياكل الدولة مع ضمان أن تظل القبائل جزءًا فعالًا من هذا النظام. فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة قد تخلق توترات قد تهدد هذا التوازن. إلا أن تجربة الإمارات تقدم نموذجًا يحتذى به في كيفية التوفيق بين التحولات الحديثة والحفاظ على الأبعاد الاجتماعية التقليدية التي تشكل الهوية الوطنية (الحارثي، 2020، ص 125؛ الزهراني، 2018، ص 51).

ومجمل القول، يُعد النموذج الإماراتي مثالًا ناجحًا في دمج القبائل ضمن مؤسسات الدولة الحديثة، حيث تمكّنت الإمارات من المواءمة بين التقاليد القبلية والمتطلبات الحديثة للدولة. من خلال تمثيل

القبائل في المجلس الوطني الاتحادي، يضمن النظام الإماراتي مشاركة فاعلة للقبائل في عملية صنع القرار، مما يعزز من الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذه المشاركة تساهم في تحقيق تنمية متوازنة وتلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع، خاصة في المناطق التي تتركز فيها القبائل. وبذلك، يُظهر النموذج الإماراتي كيف يمكن للقبائل أن تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي في إطار الدولة الحديثة، مما يثبت أن الدمج بين التقليد والحداثة يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في نجاح التنمية المستدامة.

التجربة المغربية في دمج الولاءات القبلية ضمن الدولة الوطنية

تُعد التجربة المغربية نموذجًا بارزًا في العالم العربي فيما يتعلق بقدرة الدولة على إعادة تشكيل العلاقة بين القبيلة والدولة بما يضمن دمج الولاءات القبلية في إطار ولاء وطني موحد تحت مظلة النظام الملكي، وقد اتسمت هذه التجربة بقدر كبير من المرونة السياسية التي جمعت بين الاعتراف بالواقع القبلي التاريخي وبين تطوير مؤسسات الدولة الحديثة بشكل يسمح باستيعاب الأدوار التقليدية للقبيلة داخل بنية الدولة، دون أن يشكل ذلك تهديدًا لسلطة الدولة المركزية أو وحدتها الداخلية (الداودي، 2017، ص 64).

لقد أدركت الدولة المغربية منذ الاستقلال أن القبيلة كانت مكونًا أساسيًا في البناء الاجتماعي والسياسي للمغرب عبر تاريخه الطويل، وأن أي محاولة لتجاوز هذا المكون أو تحييده بشكل قسري كان سيؤدي إلى تفكيك التماسك الوطني، خاصة في ظل تشابك الولاءات القبلية مع الهويات الجهوية والمحلية. لذلك، تبنت الدولة نهجًا تدريجيًا يقوم على إعادة توجيه الولاء القبلي نحو الدولة من خلال آليات الدمج السياسي والاقتصادي، مع الحفاظ على الدور الاجتماعي والثقافي للقبيلة في إطار محدود لا يتعارض مع سلطة الدولة (الصافي،2023 ، موقع الكتروني).

أ- الدمج السياسي للنخب القبلية

اعتمدت الدولة المغربية على دمج النخب القبلية التقليدية في المؤسسات الرسمية، بما في ذلك البرلمان بغرفتيه، والمجالس المحلية والجهوية، حيث تم تخصيص أدوار تمثيلية لشيوخ وأعيان القبائل، بما يضمن بقاءهم جزءًا من العملية السياسية الرسمية. هذا النهج ساهم في تحويل القبيلة من فاعل سياسي مستقل إلى مكون داعم للشرعية السياسية والمؤسسية للدولة، عبر ربط مصالحها المباشرة بآليات العمل السياسي الرسمي، ما حدّ تدريجيًا من لجوء القبائل إلى الأطر التقليدية المناوئة للدولة (السلاوي، 2015، ص 212). وفي ذات السياق، لعبت الدولة على تعزيز الشرعية التاريخية للنظام الملكي، عبر استدعاء تقليد البيعة كآلية سياسية ودينية توثق العلاقة بين الملك والقبائل، باعتبار الملك رمزًا للوحدة الوطنية وحكمًا أعلى فوق التوازنات القبلية، وهو ما عزز من مركزية السلطة الملكية بوصفها نقطة الالتقاء بين الولاءات القبلية المختلفة (المريني، 2009، ص 145).

ب-التنمية الاقتصادية كأداة لإعادة توجيه الولاءات

إلى جانب الآليات السياسية، اعتمدت الدولة المغربية على دمج اقتصادي ممنهج استهدف المناطق ذات الطابع القبلي، عبر توجيه الاستثمارات إلى هذه المناطق بما يشمل البنية التحتية، والخدمات التعليمية والصحية، والمشروعات الاقتصادية التنموية ادية المحلية. وقد ساعد ذلك في تحويل القبيلة تدريجيًا من إطار ولاء سياسي مستقل إلى مكون اقتصادي واجتماعي يعتمد على الدولة في تحقيق التنمية والخدمات، ما عزز الولاء للنظام السياسي باعتباره الضامن لهذه المكاسب التنموية (الداودي، 2017، ص 68).

ت-صياغة هوية وطنية جامعة

في الإطار الثقافي والاجتماعي، لعبت الدولة دورًا بارزًا في إعادة إنتاج هوية وطنية جامعة تستوعب التعددية القبلية والإثنية، من خلال التركيز على ثلاث مرتكزات أساسية: التاريخ المشترك الذي يوحد المغاربة، والدين الإسلامي بمرجعيته المالكية الوسطية، والنظام الملكي باعتباره الضامن السياسي والديني لوحدة البلاد. هذا التوجه ساهم في خلق هوية وطنية جامعة تطغى على الولاءات القبلية المحلية، مع إبقاء الهوية القبلية في سياقها الاجتماعي والثقافي المحدود دون أن تتحول إلى مشروع سياسي موازٍ (المريني، 2009، ص 150).

ث-النتائج والتوازنات

نجحت الدولة المغربية في خلق معادلة توازن بين استيعاب القبيلة في مؤسسات الدولة، ومنعها في الوقت ذاته من أن تتحول إلى مركز قوى مستقل أو منافس. وقد اعتمد هذا النجاح على سياسات مرنة جمعت بين الاعتراف بالخصوصيات القبلية، وبين إعادة صياغتها بما يتلاءم مع مشروع الدولة الوطنية الحديثة. وبهذا، أصبحت القبيلة في المغرب مكونًا داعمًا للاستقرار السياسي، في إطار من الشراكة المشروطة مع الدولة، وليس في موقع الندية أو الصراع (السلاوي، 2015، ص 218).

وخلاصة القول، فالتجربة المغربية في دمج الولاءات القبلية ضمن الدولة الوطنية، تعد نموذجًا لافتًا يجمع بين الواقعية السياسية والإبداع المؤسسي، حيث نجحت الدولة في تحويل القبيلة من تحدٍ سياسي محتمل إلى رصيد داعم للاستقرار، من خلال استراتيجية متكاملة مزجت بين الإدماج السياسي والتنموي والثقافي. هذه التجربة تقدم دروسًا مهمة للدول ذات التركيبة الاجتماعية القبلية، خاصة في العالم العربي، حول أهمية التعامل مع البُنى التقليدية بمرونة تُوازن بين الاعتراف بواقعها الاجتماعي والتاريخي، وبين ضمان عدم تحولها إلى منافس للدولة الوطنية الحديثة.

ثانيا: استراتيجيات مقترحة لتحقيق التوازن بين الولاءات القبلية ومؤسسات الدولة.

تعد العلاقة بين الولاءات القبلية ومؤسسات الدولة الحديثة واحدة من أبرز القضايا التي تواجه العديد من الدول، خصوصاً تلك التي تتمتع بهياكل اجتماعية قبلية قوية. في ظل هذا الواقع، تواجه الدولة تحديات كبيرة في محاولة تحقيق التوازن بين الولاء للمؤسسات الرسمية والانتماءات القبلية العميقة، يتمثل الحل في تطوير استراتيجيات شاملة تهدف إلى دمج القبائل في النظام السياسي بشكل يعزز من

استقرار الدولة ويحقق تنمية شاملة. وفي هذا السياق، يمكن النظر في عدة استراتيجيات فعّالة لتحقيق هذا التوازن، واهم هذه الاستراتيجيات تتمثل في التالي: –

1- تعزيز تمثيل القبائل في مؤسسات الدولة

إن تعزيز تمثيل القبائل في مؤسسات الدولة يعد أحد الأدوات الأساسية في دمج هذه الهويات القبلية ضمن النسيج الوطني، حيث يمثل التمثيل القبلي في الهيئات التشريعية والتنفيذية فرصة لتمكين أفراد القبائل من المشاركة في صنع القرار السياسي، وبالتالي تقليل الفجوة بين الولاءات القبلية والولاءات الوطنية، تمثيل القبائل في المجالس التشريعية، مثل المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات أو البرلمان في العديد من الدول ذات الهياكل القبلية، يعكس اعتراف الدولة بالقبائل كقوة اجتماعية مؤثرة، ويمنحهم منصة للتعبير عن مطالبهم وضمان مصالحهم داخل النظام السياسي، إذ يُعتبر تمثيل القبائل في الهيئات السياسية بمثابة عنصر أساسي في استقرار الأنظمة السياسية في الدول ذات الهياكل القبلية، فإشراك الزعماء القبليين في هذه الهيئات التشريعية يساهم في تمثيل جميع أطياف المجتمع ويعزز من مشروعية القرارات السياسية (الحارثي، 2020، ص 142). هذا التمثيل الفعّال لا يقتصر فقط على إضفاء الشرعية على الدولة، بل يمكن أن يساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي من خلال ضمان أن تكون القرارات السياسية منسجمة مع احتياجات وتطلعات المجتمعات القبلية.

2- تطوير السياسات التنموية الموجهة للمناطق القبلية

من أبرز الاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن بين الولاءات القبلية والدولة هي تطوير سياسات تنموية تستهدف المناطق القبلية بشكل خاص. فغالبًا ما تشعر المجتمعات القبلية بأنهم مهمشون في عمليات التنمية الوطنية، مما يزيد من تمسكهم بالولاء للقبيلة بدلاً من الولاء للدولة. إن السياسات التنموية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمناطق القبلية، وتعمل على تحسين مستوى المعيشة في هذه المناطق، تمثل خطوة مهمة نحو دمج هذه المجتمعات في هيكل الدولة، اضافة الى توفير برامج تنموية للمناطق القبلية يؤدي إلى تقليل التوترات الاجتماعية والاقتصادية بين الدولة والمجتمع القبلي. ويرتبط ذلك بتقليل شعور الانفصال الاجتماعي والاقتصادي، مما يعزز من الولاء الوطني ويزيد من التفاعل مع السياسات الحكومية (الزهراني، 2018، ص 96)، لذلك، يُعد تمكين المجتمعات القبلية من خلال تطوير بنية تحتية محلية وتعزيز الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة من الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز الولاء للدولة.

3- تشجيع الحوار المستمر بين الدولة والقبائل

يُعتبر الحوار المستمر بين الدولة والقبائل أداة فعّالة في إدارة العلاقة بين الولاءات القبلية والولاءات الوطنية، فمن خلال إنشاء قنوات تواصل منتظمة، يمكن للدولة أن تبني علاقة أكثر شفافية وتفاعلاً مع القبائل، هذا الحوار يمكن أن يشمل اللقاءات الدورية مع الزعماء القبليين أو تشكيل لجان استشارية تضم ممثلين عن القبائل، حيث يُتاح لهم تقديم آرائهم ومقترحاتهم بشأن السياسات العامة، فالحوار

المستمر بين القبائل ومؤسسات الدولة يعزز من الثقة المتبادلة ويساعد على حل الخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين، من خلال هذه الوسيلة، يمكن للدولة أن تبني استراتيجيات تتسم بالمرونة وتتوافق مع احتياجات وتطلعات المجتمعات القبلية (الهاشمي، 2019، ص. 115). إن هذا الحوار يعكس الاحترام المتبادل بين الدولة والقبائل، ويُسهم في تعزيز الانسجام الاجتماعي والسياسي.

4- التركيز على التعليم

يعد التعليم أحد الوسائل الرئيسية لتعزيز التوازن بين الولاءات القبلية ومؤسسات الدولة، حيث يساعد على إحداث تحول في التصورات الاجتماعية والثقافية لدى الأفراد داخل المجتمعات القبلية. من خلال تقديم التعليم على مستوى عالٍ من الجودة للجميع، بغض النظر عن خلفياتهم القبلية، يمكن للدولة أن تساهم في خلق جيل جديد من المواطنين القادرين على المساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، فالأنظمة التعليمية الموجهة إلى المجتمعات القبلية تعمل على تعزيز الهوية الوطنية وتعميق مفاهيم المواطنة المتساوية، مما يساعد على تعزيز المشاركة السياسية وتقليص الانتماء الضيق للقبيلة (الصالح، 2021، ص. 75)، التعليم يسهم أيضًا في تمكين الأفراد من حقوقهم المدنية والسياسية ويحفزهم على المساهمة في بناء دولة حديثة ومتقدمة.

5- مشاركة القبائل في الحفاظ على الأمن

إشراك القبائل في مهام حفظ الأمن يعكس استراتيجية قوية لدمجهم في عملية بناء الدولة، في العديد من المناطق القبلية، يمكن للقبائل أن تلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على النظام الاجتماعي والأمني، حيث يتمتع أفراد القبيلة بمعرفة دقيقة بالتحديات المحلية، لذلك، يمكن للدولة الاستفادة من هذه المعرفة والمشاركة عبر تنظيم قوات أمنية محلية أو فرق تطوعية تحت إشراف الدولة، مما يعزز من قدرة الدولة على بسط سلطتها في المناطق القبلية، فالدول التي تنجح في إشراك القبائل في عمليات حفظ الأمن الداخلي تحقق نتائج إيجابية في استقرار النظام الأمني الداخلي، كما يساهم هذا التعاون بين الدولة والقبائل في تعزيز الثقة بين الطرفين ويزيد من دعم القبائل لسياسات الدولة (الغامدي، 2020، ص. 103)، فمن خلال هذا التعاون، يتم تقوية الروابط بين الدولة والمجتمع القبلي، ويصبح المجتمع أكثر استعدادًا لمساندة الدولة في مواجهة التحديات الأمنية.

ومجمل القول، انه من خلال استراتيجيات متكاملة، يمكن للدولة أن تحقق توازنًا بين الولاءات القبلية ومؤسسات الدولة، بما يعزز من الاستقرار السياسي والاجتماعي. يتطلب ذلك تعزيز تمثيل القبائل في المؤسسات السياسية، وتطوير سياسات تنموية موجهة للمناطق القبلية، وتفعيل قنوات الحوار المستمر بين الدولة والقبائل، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم والمساواة، ودعم مشاركة القبائل في حفظ الأمن. هذه الاستراتيجيات تساهم في بناء مجتمع متماسك يوازن بين الولاءات القبلية والهوية الوطنية، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الحديثة.

النتائج

1- الولاءات القبلية تُضعف قدرة السلطة المركزية على فرض سيادتها، حيث يُفضل الأفراد الولاء لشيوخ القبائل بدلاً من مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى تآكل سلطتها وإضعاف تطبيق القوانين بشكل فعّال.

2- الولاءات القبلية تُعمّق الانقسامات داخل المجتمعات القبلية، مما يخلق تحالفات متنافسة تُعيق استقرار النظام السياسي وتضعف شرعية مؤسسات الدولة في إدارة شؤون البلاد.

3- القبائل تعتمد على قوانينها العرفية في حل النزاعات، بدلاً من القوانين الوطنية، مما يؤدي إلى ازدواجية في تطبيق النظام القانوني ويضعف من سلطة الدولة في توحيد النظام القضائي.

4- القبائل تحتفظ بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير في بعض المناطق، مما يمنحها استقلالية عن الدولة ويجعلها منافساً في التحكم بالموارد، وبالتالي يُضعف من قدرة الدولة على فرض سيطرتها الاقتصادية.

التوصيات

1- ضرورة دمج القبائل في الهيئات الحكومية، مثل البرلمانات والمجالس المحلية، لتعزيز التفاعل بين الدولة والمجتمعات القبلية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتقليل الولاءات القبلية.

2- ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية في المناطق القبلية من خلال سياسات تنموية موجهة يُسهم في تعزيز الولاء للدولة والحد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع للتمسك بالولاءات القبلية.

3- اهمية التعليم، إذ يُعد وسيلة رئيسية لتعزيز الهوية الوطنية وتقليل تأثير الولاءات القبلية، فتحسين جودة التعليم في المناطق القبلية يمكن أن يساعد في تنشئة جيل جديد أكثر انخراطاً في النظام السياسي والاجتماعي للدولة.

4- التأكيد على أهمية إنشاء قنوات حوار منتظمة بين الدولة وزعماء القبائل لتعزيز الثقة المتبادلة، وهو ما يُسهم في استقرار النظام.

المراجع

1- الأنصاري، خالد (2013)، الاقتصاد القبلي وتأثيره على السياسة الوطنية، دار الفكر.

2- الداودي، أحمد. (2017). القبيلة والدولة في المغرب: جدلية التوازن والاستيعاب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.

3- المريني، حسن. (2009). التحديث السياسي في المغرب: دراسة في التفاعل بين التقليد والحداثة. دار إفريقيا الشرق. الدار البيضاء.

4- البكري، حمدان (2019)، النزاعات المسلحة بين القبائل والدولة، دار الكتب.

5- الجابري، محمد (2015)، التحديات القانونية في الدول القبلية، مركز الدراسات القانونية.

6- الجابري، محمد عابد (2011)، القبيلة في العالم الإسلامي، دار الكتاب العربي.

7- الحارثي، عبد الله (2020)، إدماج القبائل في مؤسسات الدولة الحديثة، دار العلوم.

8- الحارثي، محمد (2020)، القبيلة والدولة في الإمارات: الاستقرار والتنمية، دار الإمارات للنشر.
9- الزبيدي، عادل (2019)، القبائل والدولة في الأردن: دراسة في تأثير الهياكل القبلية على النظام السياسي، دار الفكر العربي.
10- الزركشي، أحمد (2010)، القبيلة والسياسة في اليمن، دار الكتب الوطنية.
11- الزهراني، سليمان (2018)، القبيلة والدولة في العالم العربي: تجارب وأبعاد، دار الثقافة للنشر.
12- الزهراني، عبد القادر (2020)، التحالفات القبلية وأثرها على الدولة في أفريقيا، دار الفكر.
13- الزهراني، عبد الله (2018)، القبائل والتنمية: التأثيرات السياسية والاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي.
14- السوداني، محمد (2020)، القبيلة والسياسة في ليبيا: صراع الولاءات وتأثيره على الاستقرار، مؤسسة الفكر العربي.
15- السعيدي، عبد الله (2017)، النظم القبلية والسلطة المركزية، دار العلوم.
16- الصالح، سامي (2021)، التعليم والمواطنة: تعزيز الهوية الوطنية في المجتمعات القبلية، دار الكتاب الجامعي.
17- الفايز، محمد (2017)، القبائل الأردنية والسياسة المحلية: دور المجالس المحلية في تعزيز الاستقرار السياسي، دار الفايز للنشر.
18- الفقيه، محمد (2016)، القانون العرفي وتحديات الدولة الوطنية، مركز الدراسات القانونية.
19- القاسم، عبد الله (2007)، القبيلة والدولة في العالم العربي، دار الفكر العربي.
20- المغربي، عبد الفتاح (2020)، القبائل والسياسة في العالم العربي، دار الطليعة.
21- المصباحي، عبد الله (2018)، القبائل ودورها في بناء الدولة الوطنية، مركز دراسات الشرق الأوسط.
22- المدهون، عبد الرحمن (2014)، القبيلة والدولة في الخليج العربي، دار الفكر العربي.
23- المحرابي، أحمد (2019)، القبائل والسياسة في اليمن: التحديات والتوجهات، دار الكتاب العربي.
24- النعيمي، علي (2018)، السياسة القبلية في الدول العربية، دار النهضة العربية.
25- الغامدي، علي (2020)، القبائل والأمن الداخلي: أدوار وتحديات، مركز دراسات الامن في الشرق الأوسط.
26- الغزاوي، أحمد (2020)، القبائل والعلاقات العسكرية في الأردن: تأثير الولاءات القبلية على السياسة الأمنية، دار الثقافة للنشر.
27- السلاوي، محمد. (2015). القبيلة والملكية في المغرب: قراءة في تاريخ العلاقة. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء.
28- صالح، علي (2015)، الدولة الحديثة والتحولات القبلية، دار النشر الجامعي.
29- عبد الله، عادل (2018)، الولاءات القبلية والنظام السياسي في السودان، دار الثقافة والنشر.
30- محمد، فتحي،(2024) نظام الحكم القبلي لدى العرب قبل الاسلام، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية.
31- موسى، هاني،(2023)، القبلية والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة في ليبيا، مجلة سياسات عربية، عدد63.
32- 29- ولد الشيخ، عبدالودود.(2013)، القبيلة والدولة في افريقيا ، مركز الجزيرةللدراسات، الدوحة.

المواقع الإلكترونية

1- دشيلة، عادل. (2024)، دراسة في تحولات العلاقات السعودية مع القبائل اليمنية، منشور على https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/jan-mar-2024/22480?utm_source=chatgpt.com
2- احسان، شاهين.(2024)، القبيلة من منظور التطور الاجتماعي ، منشور على https://www.khuyut.com/blog/tribe-society?utm_source=chatgpt.com

3- الصافي، عبدالرزاق.(2023)، السلطة والقبيلة، منشور على
https://kan.journals.ekb.eg/article_333350_33efbfe23ee58ec9131be8a77a503502.pdf?utm_source=chatgpt.com

4- بوغالبي، أمنة- علال، عبدالرحمن. ، التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، منشور على https://library.fes.de/pdf-files/bueros/maroc/20078.pdf?utm_source=chatgpt.com